أسباب الاحتلال البريطاني

(٢)

وصلنا في البقدة الاولى التي نشرناها في الجزء الماضي مقتطفة من كتاب لورد كرومر الى ما حلّ بالقطر المصري من التضيق لما اصرّت فرنسا وانكلترا على الحكومة المصرية لتدفع كوبون الدين فاضطرّ الفلاحون ان يبيعوا محصولاتهم سلفاً بارخص الاثمان واضطرّ النساء ان يبعن حلاهنّ . وقد قال لورد كرومر بعد ذلك ان لومسيون صندوق الدين كان يرى من الجهة الواحدة انهُ يجب عليهِ ان يراعي مصلحة المدايين ويدافع عنها . ومن الجهة الاخرى ان اهالي القطر مطلومون مغبونون ولا يليق بحق المروءة والشهامة ان يغضي عنهم . وظاهر الامر ان مصلحة المدايين ومصلحة الاهالي متناقضتان والحقيقة انهما متفقتان فان المدايين والاهالي كانوا يشكون شكوى واحدة من فساد الحكومة واسرافها فلو صلحت الحكومة واقتصدت في نفقاتها لصلح حال الاهالي واستطاعت الحكومة ان توفي ما يُطلب منها من فوائد الدين من غير ان ترهق الاهالي . افلا يمكن ان تُستعمَل مصلحة المدايين وسيلة لاصلاح الحكومة المصرية لتصلح حال الاهالين وتضمن مصلحة المدايين . هذه كانت المسألة المهمة التي شغلت الافكار حينئذٍ . ومن البيّن ان لفرنسا وانكلترا المصالح الكبرى في القطر المصري سياسياً وماليًّا فالنائبهما وهما لورد كرومر ولمسيو ده بلييرد الكلمة العليا في صندوق الدين ولكن المدايين الانكليز كانوا اقرب الى التساهل والانصاف من غيرهم على ما قالهُ لورد كرومر فلم يطلبوا منهُ ان يضحي مصلحة غيرهم لاجل مصلحتهم لاسيما وان في البلاد الانكليزية حزباً قويًّا ضدهم يهتمّ بانصاف المصريين ولو ظلم المدايين . واما المدايون الفرنسويون فكانوا متسلطين على الحكومة الفرنسوية ولم يكونوا يجدون في الرأي العام الفرنسوي مقاومةً لهم كما وجد المدايون الانكليز

ورأى صندوق الدين في ذلك الحين انهُ لا بدَّ من تخفيض معدل الربا ولكنهُ وجد انهُ لا يستطيع ان يحل هذه المسألة حلاً صحيحاً ما لم يقف على حال مالية الحكومة بالتدقيق ويعرف ما لها وما عليها معرفة تامّة فطلب ان تؤلف لجنة لتحقيق ذلك فرضي الخديوي اسمعيل ان يعين شخصاً واحداً لتحقيق حال الايرادات لا غير واتفق ان الجنرال غوردون كان راجعاً حينئذٍ من السودان وكان الخديوي يعلم انهُ مشهور في بلاده وان قلمهُ مع المصريين وهو يجهل الامور المالية فيصدّق كل ما يقال لهُ فاحبَّ ان يعينهُ للتحقيق ولكنهُ لم يطلع في ذلك

لان غوردون نفسهُ رأى ان هذا التعيين ظاهري فقط يُقصد به التضليل فلم يقبل به بل غادر البلاد حالاً

وطلبت انكلترا في طلب التحقيق التام وساعدتها المانيا والنمسا وايطاليا ولكن الحكومة الفرنسوية لم تشدّد في طلب التحقيق لانها علمت ان نتيجتهُ ستكون تخفيض معدّل الربا . واقامت انكلترا على طلبها خمسة اشهر الى أن صدر امر الخديوي في ٤ ابريل سنة ١٨٧٨ بتعيين لجنة التحقيق برئاسة السيور دفريس وعضوية السر رفرس ولسن ورياض باشا قائمين لهُ . وقد اطنب لورد كرومر بمدح رياض باشا على ما ابداهُ من الحرية والاستقلال في الرأي وعدم المصانعة للخديوي اسمعيل

وطلبت لجنة التحقيق من شريف باشا أن يحضر ويجيبها عن بعض المسائل وكان الامر الخديوي يوجب على كل موظف ان يجيبها عما تسألهُ اما شريف باشا فابى ان يحضر امامها واستعفى من منصبهِ وكان وافرَ الحقانية

ولا تسأل عن المظالم والمفاسد التي اكتشفتها لجنة التحقيق في طرق اغتراف الاموال من الاهالي ولا عن مهاوي الاسراف والتبذير التي كانت تصبُّ فيها الاموال المصرية . من ذلك ان اميرة من العائلة الخديوية اشترت ثيابًا من بيت فرنسوي بمئة وخمسين الف جنيه . ومنها ان الخديوي كان يضارب في البورصة ويخسر مبالغ طائلة . وكان يدفع المبالغ الكبيرة لبعض الجرائد الاوربية حتى تتغنّى بمدحهِ . ومنها انهُ أنفق على انشاء سرفيس الاسكندرية مليونان ونصف من الجنيهات وهو لا يكلف اكثر من مليون واربعمائة الف جنيه الاّ ان المرفأ كان متقنًا مفيدًا . وفي احوال اخرى كثيرة كانت الحكومة المصرية تطالَب باموال طائلة وهي لا تعلم كيف أُنفقت تلك الاموال هذا ناهيك بالربا الفاحش الذي كان يدفع الى بعض المرابين وبيع السيئة او المضاربة وهو ان تبيع الحكومة مقدارًا كبيرًا من المحصولات لبعض التجار وتقبض ثمنها نقدًا وهي ليست عندها ولا تنتظر ان تسلمها فاذا جاء وقت التسليم سلّمت بعض ما باعتهُ لانها كانت تأخذ بعض الضرائب عينًا واشترت البقية من المشتري بثمن يزيد على الثمن الذي باعتهُ بهِ ٢٥ في المئة وقد لا تستطيع ان تسلمهُ شيئًا مما باعتهُ اياهُ ولا تستطيع ان تسلمهُ الثمن فتعطيهِ سندات صندات عليها فائدتها ١٨ الى ٢٠ في المئة سنويًا وذلك ليس عن الثمن الرخيص الذي باعتهُ بهِ بل عن الثمن الغالي الذي "غطّت" بهِ اخيرًا ما باعتهُ لهُ اولاً . ولذلك فالربا الذي كانت تدفعهُ يفوق كل تقدير والامثلة على هذا كثيرة جدًّا منها ان الحكومة ارادت مرةً ان تؤدي بنكًا مبلغ ٧٢٠٠٠

جنيه فاعطته سندات قيمتها الاسمية ٢٣٠٠٠ جنيه وفائدتها ٦ في المئة سنويًا لانها حسبت ان سعر المئة الجنيه من سنداتها حينئذٍ ٣١ ٥/٨ فحملت البلاد ديناً مقداره ٢٣٠٠٠ جنيه بفائدة ٦ في المئة لكي توفي ٧٢ الف جنيه لا غير

ومن المغارم التي ذكرها لورد كرومر دين الرزقانة الذي ابتدعته الحكومة الخديوية سنة ١٨٧٤ وهو خمسة ملايين من الجنيهات طلبتها من الاهالي بفائدة ٩ في المئة سنويًا وقبضت الخزينة منها ١٨٠٠٠٠٠ جنيه ولكنها لم تعطِ بها سنداً ولا اعطت الفائدة الاَّ مرةً واحدة وذلك لبعض المقرَّبين لا غير واستدانت الاموال التي كانت في بيت المال واكلت الاصل والفائدة

واسهب لورد كرومر في وصف ادواء الحكومة المصرية حينئذٍ ووصف العلاج الذي اشارت به لجنة التحقيق بعد بحث اربعة اشهر ومداره على امرين الاول تعيين نظارة للمالية تتولى جمع الاموال الاميرية وانفاقها حسب ميزانية تعمل لذلك مستقلةً عن الخديوي. والثاني تعيين راتب محدود للخديوي بدل املاكه وتعطى املاكه للحكومة. وارسلت اللجنة تقريرها الى الخديوي في اوائل اغسطس فتردد اولاً عن قبول ما اشارت به ولكن نوبار باشا اشار عليه بقبوله فقبله وطلب من نوبار باشا ان يؤلف وزارة مسؤولة ليحكم البلاد معها وبها فالَّف الوزارة واخذ نظارتي الخارجية والحقانية وعيَّن رياض باشا للداخلية وبلسر رفرس ولسن للمالية والمسيو ده بلنير للاشغال العمومية واصدر الخديوي امرًا في ٢٩ اكتوبر اعطى به املاكه للحكومة وخوَّلها ان تقترض ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه بضمانة تلك الاملاك وان تدار تلك الاملاك بمجلس مؤلف من مدير مصري ومدير انكليزي ومدير فرنسوي والاخيران تعينهما دولتاهما. واستلم السر رفرس ولسن والمسيو ده بلنير مقاليد منصبيهما في آخر نوفمبر سنة ١٨٧٨

ومدح لورد كرومر تلك الوزارة واثنى على نوبار باشا بما هو اهله وقال انهُ (اي نوبا باشا) كان يرى وجوب استقلال الوزارة عن الخديوي لكي تأخذ حريتها في البحث والعمل وهذا كان رأي رفرس ولسن ايضاً ولكن لورد ڤفيان سنقد انكلترا في القطر المصري كان يرى انهُ لا يمكن اقصاء الخديوي عن مجلس النظار ولا يمكن العمل بدونهِ لشدة سطوتهِ في البلاد فاذا لم يهتم بمساعدة مجلس النظار اهتم بمقاومتهِ وهذا كان رأي لورد كرومر ايضاً. وكان الخديوي يشكو من ان انكلترا وفرنسا تعدانهِ مسؤولاً عن حكومة البلاد والوزارة تعمل اعمالها بغير مشورتهِ

وكانت الضيقة المالية قد أجبرت الحكومة على تأخير دفع الرواتب للجنود والى رفت كثيرين من الضباط لكي تتخلص من دفع الرواتب لهم وكان في مصر ٠٠٠ ٥ من الضباط واستدعى ناظر الحربية ٠٠٠ ٣ من الاقاليم لكي يدفع اليهم جانباً من المتأخرات ويأخذ اسلحتهم فتردوا وترصدوا نوبار باشا والسر رفرس ولسن وهما ذاهبان الى الديوان صباح ١٨ فبراير فهجموا عليهما واهانوهما وجرّوهما الى نظارة المالية وحبسوهما فيها وقطعوا اسلاك التلغراف لكنهما وجدا من اوصل خبرهما الى لورد ڤيفيان فقابل الخديوي حالاً وركب الخديوي معهُ الى نظارة المالية فوسّع الضباط الطريق لمركبتهِ بكل احترام وحيوهُ التحية المتادة ودخل هو ولورد ڤيفيان نظارة المالية فوجدا نوبار باشا ورياض باشا والسر رفرس ولسن في غرفة يحيط بها الثائرون فامرهم الخديوي ان يخرجوا من النظارة ووعدهم بان ينظر في شكاويهم فاطاعوهُ كرهاً وهم يطلبون ان يتركهم لكي يأخذوا حقهم بيدهم ولما نزلوا الى الدار انضموا الى سائر الضباط فامرهم الخديوي ان ينصرفوا الى بيوتهم ولما ابوا امر العساكر ان يطلقوا النار عليهم فاطلقوا النار جزافاً في الهواء واطلق بعض الضباط مسدساتهم على العساكر فجرحوا بعضهم وهجم عليهم العساكر بالحراب فجرحوا بعضهم ايضاً وضرب احد الضباط رجلاً من بطانة الخديوي بسيفهِ فجرحهُ وهو واقف الى جانب الخديوي ودامت الحادثة نصف ساعة

واخبر الخديوي وكلاء الدول بوستلز انهُ لا بدَّ من تغيير الحالة الحاضرة ورد السلطة اليهِ والاَّ فهو غير مسؤول عما يحدث في البلاد. وذهب وكيل انكلترا ووكيل فرنسا اليهِ وطلبا منهُ ان يخبرهما ما هو التغيير الذي يطلبهُ فقال ان يترأس هو جلسات مجلس النظار او ان يباح لهُ ان يختار رئيساً للنظار يثق بهِ لانهُ لا يثق بنوبار باشا بل يعتقد انهُ عامل على نزع كل سلطة من يدهِ. فسأل الوكيلان نوبار باشا هل يكفل حفظ النظام اذا عضداهُ فاجاب كلاَّ لا يمكنني ان افعل ذلك وطلب منهما ان يقدما استعفاءهُ الى الخديوي ففعلا. وكان لهذه الحادثة نتيجتان نتيجة قريبة وهي استعفاء الناظرين الاوربيين وعندئذٍ دعوتهُ الجنود الى المطالبة بحقوقهم المهضومة فقبل ذلك كانوا يشكون ولا احد يسمع فلما سمعت شكواهم في هذه النوبة تجرَّأوا على المجاهرة بالشكوى وعلموا ان لهم صولاً وحولاً ما دامت اسلحتهم في ايديهم. وذلك التمرُّد اللطيف كان فاتحة الثورة العرابيَّة كما سيجيء

وذكر لورد كرومر ما شاع حينئذٍ وهو ان الخديوي اسمعيل كان المحرك لذلك التمرُّد لكي يتخلص من وزارة نوبار باشا ومن السيطرة الاجنبية فقد روى بعضهم ان شاهين باشا

اخبر الخديوي قبل ذلك بايام قليلة عن ظلامات الضباط فقال له الخديوي بالفرنسوية ?Pourquoi les officiers restent-ils tranquilles اي لماذا يبقى الضباط ملازمين السكينة وكأنه مثل هذه تكفي لاقناع الضباط انهم اذا قاموا فالخديوي معهم

في العزلة[1]

(١)

جاء في الامثال ان في الحركة بركة وليس فيكم على ما اظن من ينكر صحة هذا المثل او من لا يعمل به وانا هذا الفقير فانه لا يعتقد بصحته ولا يعمل بموجبه. وقد خطر لي منذ سنين ان اعكس الآية واجري على ضدها. فقلت ان كان في الحركة بركة ففي الفلوات بركات وفي القصور سعود وفي الجدّ غرّ وسعو واشياء اخرى من هذا الباب. ولا يخفى عليكم ان في هذه الامثال حكمة تختلف عن حكمة المثل السابق بل تختلف اختلافاً جوهرياً يحاكي اختلاف النفس عن الجسد. فالحكمة فيها روحانية معنوية وحكمة من يقول ان في الحركة بركة مادية عملية تجارية لذلك آثرت الاولى على الثانية. فاوقفت عملي وخرجت من الوسط المضطرب لافكر قليلاً في ما انا فيه لارى اين انا من نفسي ومن الله. وحقاً انني تألمت لما وقفت متأملاً: تألمت لما رأيتني قريباً من الناس بعيداً عن نفسي وعن الهي. فتركت الحركة والبركة للعمال ولبني الاشغال وسلكت في نور الحكمة والحقيقة مسلكاً جديداً. وهذه حالة لا بدّ منها لكل من تنبهت فيه الروح. هي طور من اطوار الفيلسوف الاولى اول ريشة في جناح الشاعر. اول حادثة خطيرة في حياة الاولياء والانبياء. اول عقدة روحية عقلية يعجز عن حلها اكثر المفكرين. وجدت نفسي في هذه الحالة متألماً متحيراً مترددا. تألمت كثيراً لما رأيتني في الغربة بين شعب لا يعرف معنى السكينة ولا الراحة ولا الجمال. وجدت نفسي في بلاد فيها الحركة دائمة متواصلة واما البركة فيقال فيها ما يقال في بعض الامراض انها حادة منقطعة. وجدت نفسي بين قوم يأكلون ماشين ويقرأون آكلين ويعدون النقود راكضين ويعبدون الاوثان قائمين قاعدين. يخدمون ارواحهم ضحية لآلهة ما سمعت باسمائها العصور الغابرة. عشت زمناً بين قوم يقال انهم مسيحيون ولكنهم

(١) خطبة القيت في جمعية شمس البر ببيروت